الأمم المتحدة
A/HRC/57/82
الجمعية العامة
Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، فيتيت مونتاربورن*

موجز

هذا التقرير، المقدَّم من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، فيتيت مونتاربورن، يغطّي حالة حقوق الإنسان في البلد خلال الفترة من حزيران/يونيه 2023 حتى حزيران/يونيه 2024، بما في ذلك الانتخابات التي أُجريت خلال تلك الفترة. ويُقدَّم التقرير تحت عنوان "الأضواء الانتخابية وحقوق المرأة".

وبينما أحرز البلد تقدماً في بعض جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن أحد التحديات الرئيسية يتعلق بمسألة الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحيز المدني والسياسي المقيَّد، الذي يؤثر على المشهد الانتخابي وعلى كامل نطاق حقوق المرأة. ويرتبط إعمال حقوق الإنسان في جوهره ارتباطاً وثيقاً بالتطلعات المتعلقة بالديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة.

* تُستنسخ مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قدمت بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- هذا هو التقرير الرابع الذي يقدمه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، فيتيت مونتاربورن، إلى مجلس حقوق الإنسان. ويغطي التقرير حالة حقوق الإنسان في البلد في الفترة من حزيران/يونيه 2023 حتى حزيران/يونيه 2024، فضلاً عن تغطيته للانتخابات التي أجريت خلال الفترة الزمنية نفسها. وموضوع التقرير هو "الأضواء الانتخابية وحقوق المرأة".

2- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص بزيارة إلى كمبوديا في الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023. وخلال الزيارة، عقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات الشباب، وممثلي العمال، وجماعات الشعوب الأصلية وجماعات الأقليات، والصحفيين وممثلي وسائط الإعلام، وأعضاء الأوساط الأكاديمية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي وكالات الأمم المتحدة، وغيرهم من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. واستُكمل ذلك بزيارة ميدانية قام بها المقرر الخاص في تموز/يوليه 2024. وتستند المعلومات المقدمة في التقرير إلى الزيارات القطرية، وكذلك إلى المعلومات الواردة من مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك السلطات الوطنية، والأمم المتحدة، والوكالات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني. وكما هو الحال بالنسبة إلى التقارير السابقة، فيما يتعلق بالمنهجية، جرى التحقق من المعلومات بمساعدة الأمم المتحدة لضمان أن يُجري المكلَّف بالولاية تقييماً متوازناً وتحليلاً مستقلاً. وقد أُثري التقرير بمدخلات قُدمت من 18 جهة استجابت لدعوة المقرر الخاص إلى تقديم معلومات عن حقوق المرأة[(1)].

3- ويحتوي التقرير على: تحديث عام لحالة حقوق الإنسان في البلد؛ وفرع يركز على الانتخابات الثلاثة التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي: الانتخابات على المستوى الوطني، وانتخابات مجلس الشيوخ والعاصمة، وانتخابات الأقاليم والبلديات/المقاطعات/البلدات/المجالس البلدية (الخانات)؛ كما يحتوي على فرع يتعلق بحقوق المرأة؛ واستنتاجات وتوصيات صاحب الولاية.

ثانياً- تحديث عام

4- كمبوديا طرف في مجموعة من معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية[(2)]، وهي تقدم مساهمات منتظمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والبلد هو وديع معرفة فنية قيّمة بشأن عمليات إزالة الألغام يمكن تقاسمها مع المجتمع الدولي. وتدرك الحكومة أن محفوظات الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، التي أكملت الآن مهمتها، ينبغي أن تُحفظ وتُنشر بشكل جيد[(3)]. كما أُدخلت تحسينات على نظام العدالة بغية تصفية تراكم القضايا والأخذ بأساليب غير قضائية لتسوية المنازعات.

---

(1) هذه الدعوة إلى تقديم مدخلات موجودة أيضاً على الرابط: https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2024/call-inputs-situation-womens-rights-cambodia.

(2) كما أُشير إلى ذلك في التقارير السابقة للمقرر الخاص: الوثيقة A/HRC/48/79 والوثيقة A/HRC/51/66 والوثيقة A/HRC/54/75. وللاطلاع على موقف صادر عن الحكومة مؤخراً في هذا الصدد، انظر: *The State of Press Freedom in Cambodia* (2024), issued by the Ministry of Information, https://www.information.gov.kh/articles/129527. انظر أيضاً التقرير الطوعي المقدَّم من الحكومة عملاً بأهداف التنمية المستدامة (2015-2030): *Cambodia's Voluntary National Review (VNR) 2023: Accelerating the Recovery from the Coronavirus Disease (COVID-19) and the Full Implementation of the 2030 Agenda*، متاح على الرابط: https://moi-static.sgp1.cdn.digitaloceanspaces.com/0Report-2024/Report%20on%20The%20State%20of%20Press%20Freedom%20in%20Cambodia%20FINAL.pdf؛ والتقرير الأخير المقدم من حكومة كمبوديا في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل (الوثيقة A/HRC/WG.6/46/KHM/1).

(3) انظر أيضاً الرابط: https://www.eccc.gov.kh/en/node/39457.

5- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التطور الأكثر أهمية هو التحول من الإدارة الحكومية القديمة، التي ظلت موجودة في السلطة، بدرجة أو أقل، منذ تسعينات القرن العشرين، إلى إدارة جديدة يوجد بها رئيس وزراء جديد وجيل جديد من شاغلي مناصب السلطة، وهم في المقام الأول من أبناء و"أصهار" وأقارب النخبة الحاكمة، مع وجود أصداء السلالات الحاكمة. ويؤدي هذا التحول في السلطة القائم على الأسرة إلى إطالة أمد احتكار السلطة الذي قوض التطلعات الديمقراطية وأحبَط التطوّر السياسي، ولا سيما في السنوات العشر الماضية.

6- ويمكن وصف الوضع على أفضل وجه بأنه استمرار وجود مجال طيف السلطة، المعروف من وجوه أخرى باسم "معضلة الاستمرارية"؛ فمن زاوية الفضاء السياسي والمدني، لم يتغير الكثير، ولا تزال التحديات التي تواجه أولئك الذين ليسوا جزءاً من النخبة مستمرة. وبينما جرى إلى حد ما تقليص تركز السلطة في قمة النظام وأوجه التعبير الشفوي عنها، فإن المساحة الأوسع المتاحة للمشاركة التعددية وللإعمال الشامل لحقوق الإنسان لا تزال في الواقع مقيَّدة.

7- وفي هذه المرحلة، تجدر الإشارة إلى تطورَيْن دوليين رئيسيَيْن يتعلقان بكمبوديا. أولاً، مثُل البلد للمرة الأولى أمام اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأوصت اللجنة، في جملة أمور، بالحاجة إلى نظام قانوني ونظام تحقيق أكثر فعالية، وتوفير الدعم للضحايا والأسر المتضررة، وتعديل قانون التقادم، وإنشاء سجل وطني بالأشخاص المختفين[4]. وبعض القضايا المحلية والعابرة للحدود الوطنية تنتظر توفير سبل الانتصاف.

8- ثانياً، تفاعل البلد مع الجولة الرابعة الخاصة به من عملية الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان[5]. فبينما قبل البلد 173 توصية، في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، فإنه اكتفى بالإحاطة علماً بنحو 25 توصية رئيسية من المجتمع الدولي ولم يقبلها، ويتعلق الكثير منها بأهم المجالات التي تحتاج إلى الإصلاح، وخاصة فتح أبواب الفضاء المدني والسياسي والإفراج عن المحتجزين السياسيين/المحتجزين المعنيين بحقوق الإنسان. ومن المأمول أن يحدث اعتراف في الجولة الرابعة بالحاجة إلى معالجة هذه القضايا بصورة فعالة.

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق التنمية

9- حقق البلد أداءً جيداً فيما يتعلق بشتى جوانب التنمية. وفي *تقرير التنمية البشرية الإقليمي لعام 2024* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان *"تقرير التنمية البشرية الإقليمي لعام 2024: صنع مستقبلنا: اتجاهات جديدة للتنمية البشرية في آسيا والمحيط الهادئ"* [6]، ورد أن مؤشر التنمية البشرية قد ازداد بنسبة 56,9 في المائة منذ عام 1990، ليصل إلى فئة التنمية البشرية الوسيطة ويجعل كمبوديا تحتل المرتبة 146 من بين 191 بلداً في عام 2023. ويأخذ هذا الأداء في الحسبان الخسائر التي نتجت عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)[7]. وفضلاً عن ذلك، انخفض في أقل من 10 سنوات عدد الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع فقر بمقدار النصف، من نحو 5,6 ملايين شخص إلى نحو 2,6 مليون شخص.

(4) الوثيقة CED/C/KHM/CO/1.

(5) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/kh-index.

(6) انظر الرابط: https://www.undp.org/cambodia/publications/2024-regional-human-development-report-cambodia-focus.

(7) انظر الرابط: https://www.undp.org/cambodia/speeches/launch-2024-regional-human-development-cambodia.

10- وخلال العام الماضي، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات الإيجابية، بما في ذلك تكريس المزيد من الاهتمام لحماية الطفل، والأخذ بتدابير للحماية الاجتماعية، مثل المعاشات التقاعدية للموظفين وتوسيع نطاق المساعدة للفقراء والضعفاء. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات أنفقت أكثر من مليار دولار في السنوات الثلاث الماضية لمساعدة الفئات المحتاجة في البلد، وذلك في جانب منه لمساعدتها على التعافي من تأثير جائحة كوفيد-19[8].

11- ويشرع البلد الآن في تنفيذ "الاستراتيجية الخماسية"، وهي خطته الإنمائية الجديدة الرامية إلى الارتقاء بالبلد إلى مرتبة البلدان المتوسطة الدخل، وفي نهاية المطاف إلى مرتبة البلدان المتقدمة بحلول عام 2050. وتركز الاستراتيجية على تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحقيق الإنصاف والكفاءة والاستدامة على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة[9]. كما أنه يوجد اتفاق تعاون جديد مع الأمم المتحدة يهدف إلى تحقيق المزيد من التنمية المستدامة مع التركيز على تعميق البعد الأخضر.

12- بيد أنه لا تزال توجد قضايا رئيسية تتعلق بالتنمية غير المنصفة. كما أن الفقر والسيطرة غير المتوازنة على الموارد، اللذين لا يزالان يشكلان مصدري قلق رئيسيين، هما أمران يرتبطان بقضايا الرقابة والمخصصات الميزانوية وإدارة الأراضي والموارد. ولا تزال توجد مخاوف قائمة منذ أمد طويل تتعلق بانعدام الأمن المرتبط بحيازات الأراضي وحرمان المجتمعات المحلية من الأراضي على أيدي المصالح التجارية الراسخة، التي كثيراً ما ترتبط بالنخبة المهيمنة على السلطة وبالخصخصة التواطئية لأراضي الدولة، ما يؤدي إلى التنازع بين مجموعات نشاط الأعمال والسكان المحليين. وتتفاقم المشكلة بسبب الديون الكبيرة التي يواجهها الفقراء، الذين كثيراً ما يقترضون عن طريق الائتمان ويتعرَّضون للاستغلال بفعل الإقراض الجائر.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

13- *"كلما تغيرت الأشياء، كلما بقيت على حالها كما هي"* ربما يكون ذلك وصفاً مناسباً للوضع فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. فعلى الرغم من إجراء الانتخابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإنه يوجد كثير من المعوقات في إعمال الحقوق المدنية والسياسية. إذ لا يزال العشرات من المعارضين السياسيين والنشطاء الحقوقيين والبيئيين قيد الاحتجاز و/أو المقاضاة و/أو السجن. ولا يزال الصحفيون وأعضاء المعارضة والمنظمات غير الحكومية التي تنتقد السلطات يتعرَّضون للمضايقات. وبالإضافة إلى المحاكمات الجماعية المختلفة التي نوقشت في تقارير المكلَّف السابق بالولاية، جرى أيضاً خلال العام الماضي القيام بالعديد من عمليات إلقاء القبض والاحتجاز والمقاضاة. وعلى الرغم من النداءات المختلفة التي وجهها المقرر الخاص وغيره من المكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من أجل التحلّي بالتساهل وتحقيق العدالة، لا يزال كثير من الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم منتقدون لنخبة السلطة يتعرَّضون للاضطهاد والحرمان من حقوقهم المدنية والسياسية[10].

(8) انظر أيضاً الرابط: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2023-11/The%20United%20Nations%20Sustainable%20Development%20Cooperation%20Framework%20for%20Cambodia%202024-2028%20.pdf, p. 16.

(9) انظر الرابط: https://mfaic.gov.kh/files/uploads/1XK1LW4MCTK9/EN%20PENTAGONAL%20STRATEGY%20-%20PHASE%20I.pdf.

(10) على سبيل المثال، انظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/04/cambodia-must-end-harassment-human-rights-defenders-un-experts.

14- وتسود حرب القانون المُضفَى عليها الطابع القضائي، وفيها يستخدم القضاء القانون لإسكات الجهات الفاعلة السياسية والحقوقية التي يُنظر إليها على أنها معادية للسلطات الوطنية، وذلك تجاه الفضاء المدني والسياسي. وباستخدام هذه الطريقة والتدابير ذات الصلة، يلجأ موظفو إنفاذ القانون إلى مجموعة متنوعة من القوانين للمساعدة في مواجهة خصوم مَن هم في السلطة. فعلى سبيل المثال، يجري على نحو منتظم التذرع بالمادتين 494 و495 من القانون الجنائي (اللتين تحظران التحريض على الجرائم) لمقاضاة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير. وفي العام الماضي، كانت توجد أيضاً ادعاءات بالاحتيال/التزوير مشكوك في صحتها جرى التذرع بها ضد المعارضة السياسية، بما في ذلك ادّعاءات بسوء التصرف في الوثائق الرئيسية[11].

15- والبلد مثقل بركام من القوانين غير الضرورية التي تمنح السلطات صلاحيات مفرطة لتقييد الحقوق المدنية والسياسية بما يشكل خرقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تشكل كمبوديا أحد الأطراف فيه[12]. وتشمل هذه القوانين قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وقانون الطوارئ الوطني، والقوانين المتعددة المتعلقة بوسائط الإعلام، وتطبيق القانون الجنائي لإسكات المنتقدين. ويتعين إعادة النظر بطريقة شفافة في القوانين الناشئة ذات الطابع التقييدي، مثل قانون الجرائم الإلكترونية المقترح ومشروع قانون النظام العام. ومن المخيب للآمال أن السلطة القضائية قد ظلت تشكل تِرساً رئيسياً في استخدام التدابير المذكورة أعلاه. ويلزم بصورة جادة إصلاح الركيزة القضائية وشركائها من أجل تعزيز احترام سيادة القانون الدولية بدلاً من ترديد الشعار الذي يبرر نفسه وهو أن كل شيء يجري "وفقاً للقانون (الوطني)".

جيم- شواغل محددة في مجال التنمية

16- جرى في تقارير سابقة للمقرر الخاص تناول شواغل فئات محددة؛ ويقدم هذا الفرع تحديثات بشأن شواغل محددة فيما يتعلق بالتنمية.

17- ففيما يخص الأطفال، فإن التطور الأكثر أهمية هو مشروع قانون حماية الطفل، الذي سيكون قانوناً ثورياً لا يحظر العقاب البدني بشكل عام فحسب بل يحظره أيضاً داخل محيط الأسرة. ويُستكمل هذا القانون بقانون جديد لحماية الأطفال من الإساءة والاستغلال على الإنترنت[13]. ومع ذلك، تبقى الحقيقة هي أن عناصر عدم المساواة وعدم الإنصاف والعنف المتفشية لا تزال بحاجة إلى معالجة أكثر فعالية. وعلى سبيل المثال، ففي حين أن الوصول إلى التعليم الابتدائي واسع النطاق ويتبع الغايات التي حددتها أهداف التنمية المستدامة، يوجد معدل تسرب خطير من المدرسة (ولا سيما من الأولاد)، ازداد تفاقماً بسبب جائحة كوفيد-19. ويوجد معدل تقارير مرتفع عن الإساءة الجسدية وإساءات أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب الأكثر حداثة للاستغلال على الإنترنت[14]. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة الأطفال والشباب يعوقها تضييق الفضاء المدني والسياسي المذكور أعلاه.

(11) على سبيل المثال، تعرض نائب رئيس حزب ضوء الشموع للملاحقة القضائية في هذا الصدد؛ انظر الرابط: https://thediplomat.com/2023/10/cambodian-court-sentences-opposition-figure-to-3-years-prison/.

(12) انظر أيضاً أحدث توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الصادرة في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والموجهة إلى كمبوديا (الوثيقة CCPR/C/KHM/CO/3).

(13) انظر الرابط: https://www.unicef.org/cambodia/media/7751/file/Cambodian%20Child%20Online%20Protection%20Guidelines.pdf.

(14) انظر الرابط: https://opendevelopmentcambodia.net/category/family-children-and-youth/.

18- ومن ناحية أخرى، كان يوجد تخوف من استئناف ممارسة السماح بتبني الأطفال الكمبوديين في الخارج، على الرغم من الوقف الاختياري السابق لهذه الممارسة[15]. وجرى إقرار الوقف الاختياري، في جملة أمور أخرى، بسبب الممارسات غير الشفافة في نقل الأطفال إلى الخارج. وقد تحدَّث كثير من أعضاء المجتمع المدني ضد تخفيف ضمانات حماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال في هذا الصدد.

19- وإحدى المشاكل المرهقة الأخرى هي وجود تأجير الأرحام الذي كثيراً ما يرتبط باستئجار النساء في كمبوديا لولادة طفل من آباء أجانب. والقانون الحالي المستخدم لمنع هذه الممارسة هو قانون مكافحة الاتجار بالبشر[16]. ومما يُؤسف له أنه بموجب القانون، يجري مقاضاة الأمهات البديلات لتقديمهن هذه الخدمات. وينبغي أن تتحرك الدولة لاعتماد قانون ضد هذه الممارسات الخاطئة المرتبطة تحديداً بالتسويق التجاري، ولمنع التمييز ضد النساء في مثل هذه الحالات ولتوفير المعاملة الإنسانية والحماية لهن بدلاً من جعلهن موضوعاً للتجريم والتهميش.

20- وفيما يتعلق بمسألة الإعاقة، قام البلد بتحسين قانون الإعاقة وربطه بالدعوات إلى إيجاد نظام إدارة شامل للجميع وتدابير حماية اجتماعية أقرب منالاً وأشمل للجميع، بما يعكس اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي تعزيز القانون بإدراج المزيد من التيسيرات وتدابير التكيف على أساس الترتيبات التيسيرية المعقولة. ومن الأمور الحيوية تحسين معاملة الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية- الاجتماعية وضمان اتباع نهج إنساني ومجتمعي يحترم حقوق هؤلاء الأشخاص على أساس الاستقلالية وعدم التمييز وعدم العنف.

21- وفيما يتعلق بالأقليات، يوجد قلق خاص يتصل بالصعوبات التي تواجهها الأقلية الفيتنامية والخمير الكروم في الحصول على حقوقهم الإنسانية الأساسية. ومن المهم الإشارة إلى وجود المسألة المتكررة المتمثلة في تسجيل المواليد. ويوجد قانون جديد لتسجيل المواليد يضمن التغطية الشاملة للجميع، وهو ما سيساعد الأقليات على الوصول إلى تسجيل مواليدهم بسهولة وشمولية، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، التي يشكل البلد أحد الأطراف فيها[17]. وستكون الخطوة التالية هي تيسير الحصول على الجنسية لضمان منح الجنسية الكمبودية للأطفال المولودين في كمبوديا بدون جنسية.

22- وعلى صعيد موازٍ، توجد دعوات لاحترام حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق العرفية في الأراضي والموارد ذات الصلة. كما أن تأثير قانون البيئة والموارد الطبيعية الجديد، الذي يبسِّط القوانين البيئية المختلفة، هو قضية ناشئة مثيرة للقلق[18]. فالقانون نفسه لا يعترف بحق الشعوب الأصلية في الوصول إلى الغابات في مجتمعاتها وفي حماية هذه الغابات وحراستها. وقد جرى غزو أراضيهم التقليدية من جانب المصالح التجارية الوافدة، الغارقة في الفساد في بعض الأحيان، ما أدى إلى تآكل ملكيتهم للأراضي. ومن المهم، في هذا الصدد، الالتزام بمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في جميع المفاوضات المرتبطة بإعادة توطين مجتمعات الشعوب الأصلية.

(15) انظر الرابط: https://cambojanews.com/civil-society-groups-call-for-halt-to-foreign-adoptions-of-cambodian-children/.

(16) انظر الرابط: https://www.nytimes.com/2022/11/26/world/asia/surrogacy-cambodia.html.

(17) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/news/2022/05/experts-committee-rights-child-praise-cambodia-policies-protecting-childrens-rights.

(18) انظر الرابط: https://data.opendevelopmentcambodia.net/laws_record/royal-kram-no-0623-007-on-environment-and-natural-resources-code.

23- وقد تعرَّض عدد من المدافعين عن البيئة والمدافعين عن الشعوب الأصلية للمضايقات و/أو الاحتجاز و/أو المقاضاة في معرض محاولاتهم حماية الأراضي وما يتصل بها من غابات وموارد أخرى[19]. وفي ضوء الحركة العالمية للحد من الاحترار العالمي ومعالجة آثار تغير المناخ، ينبغي أن تهدف سياسة البلد وتخطيطه في هذا المجال إلى احترام الشعوب الأصلية بوصفها حارسة للأرض والغابات.

24- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برز عدد من القضايا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع ما يترتب أحياناً على ذلك من آثار على وضع القوانين وإنفاذها وتدابير مكافحة الجريمة. وكانت توجد حالات متعددة من الاتجار بالبشر ذات طبيعة معاصرة، ولا سيما الاحتيال أو النصْب عبر الإنترنت، حيث جرى خداع مواطنين من بلدان أخرى للقدوم إلى كمبوديا، حيث يجري إجبارهم على افتراس أشخاص آخرين على الإنترنت[20]. ويتعرَّض البعض للعنف إذا لم يقوموا بالاحتيال على أشخاص آخرين على النحو الذي يطلبه منهم المتاجرون بالبشر. وقد حدثت زيادة في التعاون فيما بين القائمين على إنفاذ القانون وغيرهم من الموظفين بغية التصدي لهذه الأنشطة الإجرامية.

25- ويجب أن يُنظر إلى الأشخاص الذين يجري خداعهم للقيام بافتراس أشخاص آخرين كضحايا بدلاً من تجريمهم كمهاجرين غير شرعيين في بلد المقصد أو كمهاجرين غير شرعيين في بلد المنشأ. ويحتاج هؤلاء إلى تقييمات شفافة لحالتهم عن طريق عمليات فعالة لتحديد الهوية وتقديم الدعم ذي الصلة، بما في ذلك أثناء فترة تعافيهم وعودتهم.

26- وعلى جبهة أخرى، استمرت العلاقات العمالية في التعرض للاختبار بفعل الاحتجاجات العمالية ضد الفصل التعسفي. ولا تزال إحدى القيادات العمالية النسائية الرئيسية قابعة في السجن. وفيما يتعلق بالعمال الكمبوديين المهاجرين في الخارج، لا تزال توجد ثغرة انتخابية تمنعهم من حق التصويت من الخارج.

27- ولا يزال نظام القضاء الجنائي يشكل تحدياً رئيسياً[21]. ويجب على البلد أن يبتعد عن الاحتجاز السابق للمحاكمة وأن يتجه نحو استخدام التدابير غير الاحتجازية، وأن يتيح منح الكفالة، ولا سيما للفقراء والمعارضين، وأن يختار وسائل مجتمعية بديلة للتعامل مع قضايا المخدرات، وأن يجعل نظام السجون ومرافق الاحتجاز الأخرى نظاماً مفتوحاً يخضع لمراقبة أكثر اتساقاً، وأن يحسّن مرافق قضاء الأحداث للتمكين من التعامل مع مَن هم دون سن 18 عاماً عن طريق إعادة التأهيل المرتبطة بالمجتمع المحلي وعن طريق التأديب الإيجابي.

28- وعلى المستوى المؤسسي، لا يزال يجري النظر في مسألة ما إذا كان ينبغي إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من وجود مشروع قانون في هذا الصدد منذ فترة، فإن مجموعة واسعة من أعضاء المجتمع المدني لا يزالون غير مقتنعين بأن هذه المؤسسة، في حال إنشائها، ستكون قادرة على تحقيق نتائج، وقادرة على رفض استمالتها من جانب النخبة الحاكمة، وعلى الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)[22]، وبالتالي استيفاء معايير الاستقلالية والتعددية والفعالية.

(19) انظر الرابط: https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/05/cambodia-outrageous-conviction-of-five-environmental-activists-must-be-overturned/.

(20) انظر الرابط: https://thediplomat.com/2024/04/cambodias-cyber-slavery-trafficking-denials-reflect-official-complicity-experts-say/.

(21) انظر الرابط: https://www.phnompenhpost.com/national/judiciary-planning-campaign-of-reform؛ على النقيض من الرابط: https://www.hrw.org/news/2020/06/03/cambodias-proposed-criminal-justice-reforms-should-go-further.

(22) انظر الرابط: https://ganhri.org/paris-principles/.

29- وأخيراً، حدثت تغطية واسعة النطاق لمسألة ترحيل مجموعات شتى ترحيلاً قسرياً من الأراضي المرتبطة بموقع أنغكور الأثري[23]. وأنغكور هو موقع من مواقع التراث العالمي، وتتولّى حمياته أمانة لجنة التراث العالمي، تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبالإضافة إلى ذلك، توجد لجنة تنسيق دولية تضم خبراء دوليين مستقلين للمساعدة في رصد الوضع بدعم من المجتمع الدولي. ويوجد نقاش بشأن نقل مجموعات مختلفة إلى موقعين جديدين أعدتهما السلطات الكمبودية. وعلى الرغم من أن هذه المسألة يجري تغطيتها بالفعل في منظمة اليونسكو ولجنة التراث العالمي، فإن من المهم التأكيد على أهمية الحوار والتفاوض المتسمين بالاحترام وبالطابع السلمي والقائمين على مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، مع تجنب النقل القسري. ولعل لجنة التراث العالمي، التي من المقرر أن تجتمع وتناقش هذه المسائل في منتصف عام 2024، تكون قادرة على المساعدة في أن تدفع إلى الأمام بخطوات شاملة للجميع تعكس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في إنشاء آلية خبراء مستقلة لمعالجة هذه العملية معالجة تكون جزءاً من استراتيجية بناء الجسور.

ثالثاً- الحقوق الانتخابية

30- قدم التقرير السابق للمقرر الخاص تفاصيل حول الانتخابات المجراة على مستوى المحليات الأساسية لعام 2022[24]. وقد فاز بالانتخابات الحزب الحاكم، حزب الشعب الكمبودي، الذي حصل على نحو 9 000 مقعد، بينما فاز حزب المعارضة الرئيسي، حزب ضوء الشموع الكمبودي، بنحو 2 000 مقعد[25].

31- ويتعلق السيناريو الانتخابي في الفترة 2023-2024 بانتخابات الجمعية الوطنية، التي أُجريت في تموز/يوليه 2023، وانتخابات مجلس الشيوخ في شباط/فبراير 2024، وانتخابات العاصمة والمحافظات والمقاعد الانتخابية للبلديات/المقاطعات/البلدات/المجالس البلدية (الخانات) في أيار/مايو 2024. وبينما كان يوجد تصويت مباشر من السكان للجمعية الوطنية، كان التصويت في الانتخابات الاثنتين الأخيرة غير مباشر؛ أي أن أولئك الذين جرى انتخابهم بالفعل على مستوى المحليات الأساسية و/أو على مستوى الجمعية الوطنية قد مُنحوا الحق في التصويت للمرشحين لمجلس الشيوخ ولمقاعد مجلس الشيوخ ومقاعد العاصمة والمحافظات والمجالس البلدية/المحلية/المقاطعات/ البلدات/المجالس البلدية. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت نتائج انتخابات أيار/مايو 2024، وهي الجولة الرابعة من هذه الانتخابات، أولية وقد يلزم تعديلها في التقرير التالي بعد التأكيد الكامل من اللجنة الوطنية للانتخابات.

32- وكانت نتائج الانتخابات كما يلي[26]:

(أ) جرى شغل المقاعد الـ 125 في الجمعية الوطنية من جانب مرشحين منتخبين بشكل رئيسي من حزب الشعب الكمبودي: فقد فاز حزب الشعب الكمبودي بـ 120 مقعداً في الجمعية الوطنية وذهبت المقاعد الخمسة الأخرى إلى الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة وسلمية وتعاونية؛

(23) انظر أيضاً الرابط: https://whc.unesco.org/en/list/668/.

(24) الوثيقة A/HRC/54/75.

(25) انظر الرابط:
https://english.news.cn/asiapacific/20220606/ae1a23b5ed644bf8a61c82cf25d20c70/c.html.

(26) انظر أيضاً الرابط: https://www.nec.gov.kh/english/؛ والرابط:
https://data.opendevelopmentcambodia.net/dataset/results-on-the-national-assembly-s-election-2023.
وللاطلاع على التعليقات، انظر الرابط: https://www.reuters.com/world/us-pauses-some-aid-imposes-visa-bans-after-neither-free-nor-fair-cambodia-2023-07-24/.

(ب) يضم مجلس الشيوخ 62 مقعداً، منها 58 مقعداً يجري انتخابها بصورة غير مباشرة كما هو موضح أعلاه؛ وتعين الجمعية الوطنية والملك المقاعد الأربعة المتبقية باعتبار ذلك من اختصاصهما. وفاز حزب الشعب الكمبودي بـ 55 مقعداً وفاز حزب الإرادة الخميرية بثلاثة مقاعد. وبعد ذلك، أصبح رئيس الوزراء السابق، وهو والد صاحب المنصب الحالي، رئيساً لمجلس الشيوخ؛

(ج) يبلغ عدد المقاعد على مستوى العاصمة والمحافظات والبلديات/المقاطعات/البلديات/البلدات/المجالس البلدية (الخانات) نحو 200 4 مقعد، ويجري انتخابهم بشكل غير مباشر؛ وقد فاز حزب الشعب الكمبودي بأكبر عدد من المقاعد. وبصورة مؤقتة، كانت الإحصائيات كما يلي: في انتخابات العاصمة والمحافظات، فاز حزب الشعب الكمبودي بـ 504 مقاعد، بينما فاز حزب الإرادة الخميرية بـ 47 مقعداً، وفاز حزب قوة الأمة الذي تأسس حديثاً بثمانية مقاعد. ومن أصل 641 3 مقعداً على مستوى البلديات/المقاطعات/البلدات/المجالس (الخانات)، فاز حزب الشعب الكمبودي بـ 257 3 مقعداً، وفاز حزب الإرادة الخميرية بـ 312 مقعداً، وتوزع الـ 72 مقعداً المتبقية بين حزب قوة الأمة والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة وسلمية وتعاونية وحزب الخمير الوطني المتحد.

33- وعند التحليل، كانت نتائج الانتخابات الثلاثة جميعها شبه تحصيل حاصل بسبب السيطرة النظامية التي مارسها الحزب الحاكم على العملية الانتخابية قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، في ظل انكماش الفضاء المدني والسياسي قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. ومن المثير للقلق أن انتخابات 2023-2024 كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون حرة ونزيهة.

34- وقد أُعيقت انتخابات 2023-2024 بفعل عدد من المعوقات.

35- أولاً، جرى تقويض مشهد الانتخابات الوطنية لعام 2023 بسبب التضييق على المعارضة السياسية. وقبل الانتخابات الوطنية، رفضت السلطات تسجيل حزب ضوء الشموع للانتخابات في ظروف مشكوك فيها، ما أدى إلى استبعاد حزب المعارضة الرئيسي من المشاركة في الانتخابات. وطالبت السلطات حزب ضوء الشموع بإبراز النسخة الأصلية من وثيقة تسجيله كحزب سياسي (التي لم يكن بالإمكان العثور عليها)، على الرغم من أن عدم وجود مثل هذه الوثيقة لم يكن عائقاً أمام مشاركته في الانتخابات على مستوى المحليات الأساسية في عام 2022. وكان هذا تذكيراً بالحرمان الذي حدث في عام 2017 قبل الانتخابات الوطنية في عام 2018. وفي تلك الحالة، جرى حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، سلف حزب ضوء الشموع، بمساعدة أتاحها الأخذ بإصلاح قانوني مُغرض، بأمر من المحكمة، بتهمة تعريض الوحدة الوطنية للخطر، وجرى منع قادته الرئيسيين من المشاركة في الانتخابات لمدة خمس سنوات[27]. وهكذا، لم تتمكن المعارضة من المشاركة في انتخابات 2018. واكتسح حزب الشعب الكمبودي، جميع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 125 مقعداً، وبذلك رسّخ أقدامه كحزب واحد له السيطرة على النظام السياسي بأكمله.

36- ثانياً، قبل الانتخابات، قام المسيطرون على السلطة بتعديل قانون الانتخابات لحظر التحريض الذي يؤثر على العملية الانتخابية، أي التأثير على الناس لدفعهم إلى عدم التصويت أو لإتلاف بطاقاتهم الانتخابية[28]. وقد أضاف ذلك طبقة أخرى غير ضرورية إلى أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالتحريض، المُفرَط استعمالها بالفعل، والتي جرى استخدامها على نطاق واسع لقمع المختلفين مع قاعدة السلطة. وقد أعاق القانون الجديد الحملة السياسية لشتى الأحزاب السياسية التي تسعى إلى تحقيق التعددية في

(27) أقرت الجمعية الوطنية الكمبودية في عام 2017 تعديلين على قانون تسجيل الأحزاب السياسية سمحا للسلطات بحل الأحزاب السياسية وبحظر ممارسة قادة الأحزاب للنشاط السياسي.

(28) جرى تعديل أربعة قوانين انتخابية، بما في ذلك قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، الذي ينص على فرض غرامات تتراوح بين 5 ملايين و20 مليون ريال (ما بين نحو 250 1 دولاراً و000 5 دولار) على من "يحرض" الآخرين على عدم التصويت.

النظام السياسي وأوقف الخطوات الرامية إلى تحقيق الديمقراطية الليبرالية. كما جرى تعديل القانون الانتخابي لمنع من لم يصوتوا في دورتين انتخابيتين سابقتين من المشاركة كمرشحين[29].

37- ثالثاً، تعرَّض أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الرئيسيون، مثل قادة المعارضة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، للقبض عليهم ومقاضاتهم واحتجازهم، وأحياناً للاعتداءات اللفظية أو البدنية، بعضهم قبل الانتخابات الوطنية وبعضهم أثناءها وبعضهم بعدها، وبالتالي مُنعوا من المشاركة في الانتخابات وما بعدها، والتي اتضح أنها كانت إقصائية بدلاً من أن تكون شاملة للجميع بطبيعتها. ويوجد كثير من أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الرئيسيون في المنفى بالخارج. وجرى إغلاق ثلاث قنوات إعلامية مع اقتراب موعد إغلاق الانتخابات الوطنية[30].

38- رابعاً، أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات المكلَّفون بتنظيم الانتخابات كانوا ولا يزالون معروفين بعلاقاتهم الوثيقة مع النخبة الحاكمة، ما يكشف عن اختلالات تتعارض مع نزاهة الانتخابات. وهم جزء من الطبقة الجماعية التي تقوم عليها قاعدة السلطة التي تسيطر على جميع أركان الدولة – التنفيذية والتشريعية والقضائية.

39- خامساً، فاز الحزب السياسي الرئيسي، الذي ظل موجوداً في السلطة لفترة طويلة من الزمن، في تموز/يوليه 2023 وكان فوزه لعدم وجود معارضة لديها مقومات الحياة. ولذلك كانت الانتخابات الأخيرة نسخة مُكرَّرة تقريباً من الانتخابات الوطنية لعام 2018 عندما فاز الحزب الحاكم بجميع المقاعد الـ 125. وكما ذُكر أعلاه، فإن نتائج انتخابات 2018 ترجع أساساً إلى حقيقة أن حزب المعارضة الرئيسي في ذلك الوقت، أي حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، قد جرى شطبه/حله بتدخل قضائي في عام 2017، في ظل ظروف مريبة. وتوجد أيضاً تقارير تفيد بأن ضغوطاً قد مورست على أعضاء حزب ضوء الشموع على مستوى المحليات الأساسية والمستويات الأخرى للتصويت لصالح الحزب الحاكم و/أو لتغيير مواقفهم فيما يتصل بالانتخابات المجراة في عامي 2023 و2024[31].

40- وعلى الرغم من وجود فيلق من مراقبي الانتخابات على المستوى الميداني يوم الانتخابات (علماً بأن الأمم المتحدة رفضت المشاركة بصفة مراقبين)، فإنه ينبغي أن ينظر الجمهور العالمي إلى نتائج الانتخابات الكمبودية بعين الشك. إذ تقتضي الحكمة أن يُجرى تقييم ليس فقط لأنشطة يوم الانتخابات، بل أيضاً لما سبقها فضلاً عما تلاها. ويدعو إجراء الانتخابات إلى تصنيف نُظُمي ونوعي وليس تصنيفاً شكلياً وكمياً للطيف الانتخابي. وقد جرى بقرار متخذ، وباستخدام البقع السياسية العمياء، إعتام الأضواء الانتخابية في المشهد الخلفي للانتخابات الثلاثة.

رابعاً- حقوق المرأة

41- البلد طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويمكن الاطلاع على توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن كمبوديا على الموقع الشبكي للجنة[32]. كما

(29) انظر الرابط: https://www.khmertimeskh.com/501314294/cambodian-national-assembly-endorses-election-law-changes/.

(30) انظر الرابط: https://rsf.org/en/cambodia-days-general-election-government-blocks-several-online-media-outlets.

(31) انظر الرابط: https://www.hrw.org/news/2024/04/03/cambodia-threats-bribes-tainted-senate-elections.

(32) الوثيقة CEDAW/C/KHM/CO/6. انظر أيضاً: Kann Vicheika, “Reflection: 30 years of women in Cambodian politics”, Heinrich Böll Foundation, 20 December 2023، متاح على الرابط: https://www.boell.de/en/2023/12/20/reflection-30-years-women-cambodian-politics.

جرى تقديم عدد من المدخلات الممتازة إلى المكلَّف بالولاية استجابةً لدعوته العامة لتقديم معلومات إليه. ويضع المقرر الخاص هذه الإسهامات في الاعتبار، مع شكره العميق لمقدميها، ومع الإشارة بتواضع إلى أنه لم يتمكن من ذكرها جميعها بتعمق بسبب ضيق المساحة المتاحة له.

42- وعلى وجه الإجمال، فإن التقدم المحرز بشأن حقوق المرأة على الجبهات المختلفة معترف به جيداً. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى حدوث تحسّن إجمالي في المساواة بين الجنسين من 0,679 في عام 1990 إلى 0,461 في عام 2023 (حيث يشير الرقم 1 إلى أعلى معدل عدم مساواة بين الجنسين والرقم 0 إلى المساواة الكاملة[33]). وتحتل كمبوديا المرتبة 116 من أصل 170 بلداً في مؤشر المساواة بين الجنسين[34]. وبالإضافة إلى اعتماد خطة للتنمية الوطنية تتبع أهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية الخماسية الحالية، توجد أيضاً خطط استراتيجية لتعزيز تنمية المرأة، وآخرها خطة "تيري راتاناك" السادسة التي تغطي الفترة من عام 2024 إلى عام 2028، والتي تؤكّد على تمكين المرأة وريادة الأعمال[35]. وإلى جانب وزارة شؤون المرأة، توجد آليات مؤسسية أخرى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخاصة المجلس الوطني الكمبودي للمرأة.

43- ويُعرَض أدناه تقييم لحقوق المرأة على النحو التالي: المشاركة السياسية وما يتصل بها من مشاركة؛ والمشاركة الاقتصادية وما يتصل بها من مشاركة؛ والمشاركة الاجتماعية-الثقافية وما يتصل بها من مشاركة؛ وآفاق أخرى للمشاركة.

ألف- المشاركة السياسية وما يتصل بها من مشاركة

44- ارتباطاً بالانتخابات الأخيرة، من الواضح أن مشاركة المرأة محدودة للغاية في قمة النظام السياسي الذي لا يزال يهيمن الذكور عليه بشكل واضح. وفي هذا المجال الحصري للسلطة، فإن الاتجاه السائد هو أن النساء القريبات من النخبة السياسية، وليس النساء الموجودات على الهامش، يتمتعن بإمكانية أكبر للوصول إلى مقاليد السلطة. والمعوقات السياسية، التي تتفاقم بفعل العقبات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، تتشابك مع أوجه تمييز متداخلة من النوع السلبي الغارق في أوجه الاختلاف المتعددة. وبينما توجد حاجة ماسة إلى التحرر السياسي، مدعوماً بتعددية الفضاء المدني والسياسي، يتعين تكملة هذا التحرر بفتح أبواب المجالين الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي.

45- وتتحدث الحقائق عن نفسها من حيث المشاركة المحدودة في قمة النظام السياسي.

46- إذ توجد حالياً 16 امرأة فقط من أصل 125 عضواً في الجمعية الوطنية، وهو ما يمثل انخفاضاً في النسبة المئوية للنساء عن الانتخابات السابقة في عام 2018 (انظر الجدول 1 أدناه). وعلى سبيل المقارنة، كان مجموع عدد النائبات في البرلمان قد ارتفع إلى 27 نائبة، أي ما يعادل 22 في المائة، من أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم 123 نائباً (في انتخابات عام 2008) (يمكن الاطلاع في الجدول 3 على مقارنة في هذا الصدد[36]). وجميع من يجري انتخابهم مقربون من النخبة الحاكمة. ومن

(33) انظر الرابط: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-03/undp_regional_human_development_report_cambodia_focus_english.pdf, p. 2.

(34) المرجع نفسه.

(35) انظر الرابط: https://www.khmertimeskh.com/501469701/ministry-launches-neary-rattanak-plan-for-next-five-years/.

(36) Committee for Free and Fair Elections in Cambodia, “Women’s participation in politics and 2008 National Assembly elections” (2009), p. 4، متاح على الرابط: https://tile.loc.gov/storage-services/service/gdc/gdcovop/2013460091/2013460091.pdf.

المهم ملاحظة أن رئيس الجمعية الوطنية امرأة. ومع ذلك، توجد ثلاث وزيرات فقط (من أصل يبلغ نحو 30 وزيراً) في مجلس الوزراء الحالي.

47- ونتيجة لانتخابات مجلس الشيوخ التي أُجريت في عام 2024، توجد 11 امرأة فقط من أصل 62 عضواً في مجلس الشيوخ. ويمثل هذا زيادة صغيرة بالمقارنة بالوضع في عام 2018 (انظر الجدول 2: يمكن الاطلاع في الجدول 4 على مقارنة في هذا الصدد).

48- وبصورة أولية، ووفقاً للمعلومات الواردة من مصادر موثوقة، فإن نصيب المرأة في انتخابات العاصمة والمحافظات في عام 2024 يمثل 16,99 المائة من أصل 559 مقعداً، في حين أن نصيب المرأة في الانتخابات الأخيرة على مستوى البلديات/المقاطعات/البلدات/المجالس البلدية/المجالس (الخانات) يبلغ 19,22 في المائة من أصل 641 3 مقعداً. ولم يجر الإعلان بعد عن الحصيلة النهائية المصنفة للانتخابات المجراة في أيار/مايو 2024 على المستوى المحلي.

49- ويمكن الاطلاع في الجدول 5 على الإحصاءات المتعلقة بالانتخابات على مستوى المحليات الأساسية في عام 2022. وترد في الجدولين 6 و7 إحصاءات عن الانتخابات المحلية الأخرى في عام 2019.

الجدول 1

الجمعية الوطنية

	2023	
المقاعد	*125 (النسبة المئوية)*	
النساء	16[أ]	(12,8٪ من مجموع الأعضاء)
الأعضاء الحاليون	91	(27,8٪ من مجموع الأعضاء)
الأعضاء الجدد	34	(27,2٪ من مجموع الأعضاء)
العضوات الحاليات	11	(12,1٪ من الأعضاء الحاليين)
العضوات الجدد	5	(14,71٪ من الأعضاء الجدد)

المصدر: الورقات المقدمة، 2024.

(أ) 2018: انتخاب 13 امرأة (10,4 في المائة من مجموع الأعضاء).

الجدول 2

مجلس الشيوخ

	2024	
المقاعد	*62*	
النساء	11[أ]	(17,7٪ من مجموع الأعضاء)
الأعضاء الحاليون	35	(56,5٪ من مجموع الأعضاء)
الأعضاء الجدد	27	(43,5٪ من مجموع الأعضاء)
العضوات الحاليات	5	(14,29٪ من الأعضاء الحاليين)
العضوات الجدد	6	(22,22٪ من الأعضاء الجدد)

المصدر: الورقات المقدمة، 2024.

(أ) 2019: 9 نساء (14,5 في المائة من مجموع الأعضاء).

الجدول 3

بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية

(انتخابات الجمعية الوطنية)

	المشرعون المنتخبون	
السنة	*الإناث (بالنسبة المئوية)*	*الذكور (بالنسبة المئوية)*
1993	6	94
1998	11	89
2003	20	80
2008	21,1	78,9
2013	20,33	79,67
2018	20,8	79,2
2023	12,8	87,2

المصدر: الورقات المقدمة، 2024.

الجدول 4

بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية

(انتخابات مجلس الشيوخ)

	أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبون	
السنة	*الإناث (بالنسبة المئوية)*	*الذكور (بالنسبة المئوية)*
1999	14,8	85,2
2006	14,8	85,2
2012	14,8	85,2
2018	12,61	87,39
2024	12,61	87,39

المصدر: الورقات المقدمة، 2024.

الجدول 5

بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية

(انتخابات المحليات الأساسية)

	أعضاء مجالس المحليات الأساسية المنتخبون	
السنة	*الإناث (بالنسبة المئوية)*	*الذكور (بالنسبة المئوية)*
2002	8	92
2007	14,64	85,36
2012	17,9	82,1
2017	18,8	81,2
2022	22	78

المصدر: الورقات المقدمة، 2024.

الجدول 6

بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية

(انتخابات العاصمة والمحافظات)

	الممثلون المنتخبون	
السنة	*الإناث (بالنسبة المئوية)*	*الذكور (بالنسبة المئوية)*
2009	10	90
2014	13,2	86,8
2019	16,8	83,2
2024	النتائج قيد الانتظار	النتائج قيد الانتظار

المصدر: الورقات المقدمة، 2024.

الجدول 7

بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية

(انتخابات البلديات/المقاطعات/البلدات/المجالس (الخانات))

	الممثلون المنتخبون	
السنة	*الإناث (بالنسبة المئوية)*	*الذكور (بالنسبة المئوية)*
2009	12,68	87,32
2014	13,9	86,1
2019	17,4	82,6
2024	النتائج قيد الانتظار	النتائج قيد الانتظار

المصدر: الورقات المقدمة، 2024.

50- وفيما يتعلق بالنساء الموجودات في مواقع أخرى للسلطة، مثل الجهاز الإداري والقضاء، تجدر الإشارة إلى الملاحظة التالية الواردة في تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2022، بعنوان "الغوص العميق في عالم المساواة بين الجنسين في كمبوديا"[37]:

> "في ظل نظام التمثيل النسبي في كمبوديا، يُناط بالأحزاب السياسية دور حراس المناصب المنتخبة. وسيتحسن تمثيل المرأة عندما يجري وضع المزيد من النساء في أماكن أعلى بقوائم الأحزاب. ولا توجد حصص تلزم الأحزاب بتضمين حد أدنى من تمثيل المرأة، وفي حين أن الأحزاب لديها سياسات داخلية، يبدو أن "المساواة" تُفسَّر على أنها تمثيل المرأة بنسبة 25 في المائة أو 30 في المائة ونادراً ما يجري تحقيق هذه المستهدفات. والأسباب الأكثر شيوعاً التي يجري تقديمها هي عدم وجود نساء "ذوات كفاءة" وملتزمات بما فيه الكفاية (أي بدون مسؤوليات منزلية). وكما وصفت نساء الشعوب الأصلية، تصبح نتائج انعدام المساواة هي أسباب إقصاء المرأة. ومن الصعب تغيير السياسات والاستراتيجيات الحزبية نظراً إلى النقص الكبير في تمثيل المرأة في أدوار صنع القرار داخل الأحزاب[38]".

(37) انظر الرابط: https://cambodia.un.org/sites/default/files/2022-03/Gender%20Deep%20Dive%20-%20CCA%20Cambodia_V6_010322_LQ.pdf.

(38) Ibid., p. 34.

51- ويتضمن التقرير ملاحظة إضافية تتعلق بالنساء الشاغلات مناصب أخرى للسلطة: "تشغل النساء نحو 16 في المائة من المناصب العليا في الحكومة، من منصب وكيل الوزارة إلى منصب نائب رئيس الوزراء. كما تحسن التمثيل على المستويات المحلية ولكن التمثيل الإجمالي للمرأة لا يزال منخفضاً جداً. وعلى سبيل المثال، توجد امرأة واحدة فقط من أصل 25 محافظاً، وتشغل النساء نسبة 8 في المائة من رؤساء المحليات الأساسية. كما يشغلن نسبة 17 في المائة من المقاعد على مستوى المحافظات والبلديات/المقاطعات/البلدات/المجالس (الخانات) و14 في المائة فقط من المقاعد على مستوى المحليات الأساسية/السنجقات[39].

52- وتشير معلومات أحدث إلى أنه ربما يكون قد حدث بعض التحسن فيما يتعلق بتمثيل المرأة، مثلاً في منصبي وزير الدولة ووكيل الوزارة – إذ ازداد من 6 في المائة في عام 1998 إلى 15 في المائة في عام 2022 ومن 4 في المائة إلى 16 في المائة على التوالي. وتشغل امرأة منصب محافظ المصرف الوطني لكمبوديا، وكذلك مراجع الحسابات العام للهيئة الوطنية لمراجعة الحسابات. وفي عام 2024، أُفيد بأنه توجد خمس سفيرات يمثلن كمبوديا في نحو 30 سفارة وبعثة بالخارج[40].

53- وحسب الوضع في عام 2021، كان يوجد عدد قليل من النساء في السلطة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة: إذ كانت النساء تشغل نسبة 15,5 في المائة من القضاة[41]، و14,3 في المائة من وكلاء النيابة و24,4 في المائة من كتبة المحاكم[42]. وبلغت نسبة النساء نحو 25,1 في المائة من المحامين الممارسين المتفرغين في عام 2022، وشكلن نحو 8 في المائة من أفراد الشرطة في عام 2019[43].

54- كما أن ندرة النساء في المناصب الرئيسية المختلفة، والتي تشهد على محدودية مشاركة المرأة في أروقة السلطة، تُضعف أيضاً من مراعاة الفوارق بين الجنسين وإمكانية الاستجابة للاعتبارات الجنسانية في ظل نظام سياسي وقانوني يهيمن عليه الذكور. وتوجد حاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز مشاركة المرأة في هذا المجال. وتُعرَض في هذا التقرير بعض التوصيات المستقاة من الردود الواردة على الدعوة العامة التي وجهها المقرر الخاص لتقديم معلومات.

باء- المشاركة الاقتصادية وما يتصل بها من مشاركة

55- إسهام المرأة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي كبير. فوفقاً للبنك الدولي، بلغت نسبة النساء نحو 47 في المائة من القوى العاملة في عام 2022[44]. وفي عام 2023، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة لدى الإناث 69,5 في المائة ولدى الذكور 82,4 في المائة[45].

(39) المرجع نفسه.

(40) انظر الرابط: https://www.phnompenhpost.com/opinion/examining-cambodia-s-challenges-and-strides-in-gender-equality.

(41) Ministry of Civil Service, "Gender newsletter", 1 December 2022، متاح على الرابط: https://www.mcs.gov.kh/wp-content/uploads/2023/03/ព្រឹត្តិបត្រ័ត៌មានយេនឌ័ររបស់ក្រសួងមុខងារសាធារណៈ-ឆ្នាំ២០២២-1.pdf (باللغة الخميرية).

(42) نقابة المحامين في مملكة كمبوديا، "إحصاءات المحامين"، 3 آب/أغسطس 2022، متاح على الرابط: https://www.bakc.org.kh/index.php/km/2020-02-02-04-06-24 (باللغة الخميرية).

(43) International Criminal Police Organization (INTERPOL), United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Women in law enforcement in the ASEAN region" (2020), p. 8، متاح على: الرابط: https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2020/08/Women%20in%20Law%20Enforcement%20in%20the%20ASEAN%20Region%20Summary.pdf.

(44) انظر الرابط: https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.FE.ZS?locations=KH.

(45) انظر الرابط: https://genderdata.worldbank.org/en/economies/cambodia.

56- وتمتلك النساء نحو 60 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلد[46].

57- بيد أن الصناعات الأكبر والأصول ذات الصلة مملوكة للرجال. وكما هي الحال في أماكن أخرى، فإن العبء الثلاثي الذي تتحمله المرأة أي: العمل خارج المنزل، والعمل المنزلي في البيت، وتربية الأطفال، غير ظاهر إحصائياً ويستحق المزيد من الاعتراف.

58- وفي عام 2023، أفادت التقارير أنه حسب الوضع في عام 2021، كان نحو 38,3 في المائة من مجموع القوى العاملة النسائية يعملن في قطاع الزراعة، ونحو 37,5 في المائة في قطاع الخدمات، ونحو 24,3 في المائة في قطاع الصناعة. ومن بين نحو 000 339 4 امرأة عاملة في عام 2021، كان أقل من 1 في المائة من النساء العاملات، أو نحو 000 27 امرأة، يعملن في مناصب إدارية، على عكس 1,3 في المائة من نظرائهن الذكور (نحو 000 59). وتعمل نحو 000 44 1 امرأة بصفة "عاملات ماهرات في مجالات الزراعة والغابات وصيد الأسماك"، و000 117 1 امرأة بصفة "عاملات في الخدمات والمبيعات"، و000 921 امرأة بصفة "عاملات في الحرف اليدوية والمهن ذات الصلة". وأغلبية النساء العاملات في القطاع الصناعي يعملن في صناعة الملابس، وهي واحدة من أهم الصناعات ومحرك رئيسي للنمو للاقتصاد الكمبودي. وقبل الجائحة، كان قطاع الملابس يوظف نحو 000 900 عامل، 80 في المائة منهم من النساء[47].

59- وتشمل العقبات التي تعرقل مشاركة المرأة الفجوة بين من يتحكمون في الاقتصاد ومن هم على الهامش، وكذلك التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل عدد كبير من النساء على قروض، ما أدى إلى وجود ديون هائلة في التمويل البالغ الصغر. وينبغي أن تشمل الحلول اتخاذ إجراءات تراعي الفوارق بين الجنسين لتخفيف عبء الديون، وزيادة الدراية الفنية للتعامل مع الوضع، والحد من الإقراض المجحف.

60- وتوجد أيضاً فجوة واسعة الانتشار في الأجور؛ إذ يكسب الرجال في المتوسط أكثر بنسبة 19 في المائة مما تكسبه النساء عن العمل المتساوي القيمة[48]. وفي حين أن استراتيجية الحماية الاجتماعية الجديدة في البلد تهدف إلى الوصول إلى النساء بدرجة أكبر، فإنه لا توجد إجازة أبوة للتمكين من التقاسم المنصف لأعباء رعاية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، توجد فجوة كبيرة في المهارات، ولا سيما في عالم الرقمنة، الأمر الذي يتطلب الارتفاع بمستوى المهارات وإعادة التزويد بالمهارات، وزيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار، ومعالجة الصعوبات التي تواجه إمكانية الحصول على حوافز لريادة الأعمال. وفي حين أن قانون العمل يحمي المرأة من التحرش الجنسي، فإنه توجد حاجة إلى مزيد من البيانات لتقييم الوضع في مكان العمل والبيئات ذات الصلة.

61- وتهدف الحكومة إلى معالجة قضايا المرأة "عن طريق تحسين جدول الأعمال الجنساني، والتمكين للمرأة في الاقتصاد والتعليم والصحة والقيادة بغية الاستفادة من المكاسب الجنسانية، وتهيئة الأوضاع المواتية للمرأة، وممارسة حقها في اتخاذ القرارات الصحية وتنظيم الأسرة، والحد من تعرضها للعنف القائم على نوع الجنس والموجه ضد النساء والبنات، والارتقاء بالعلاقات بين الأجيال"[49].

(46) انظر الرابط: https://www.care-cambodia.org/unleashing-her-potential-empowering-women-entrepreneurs-in-cambodia/.

(47) انظر الرابط: https://opendevelopmentcambodia.net/topics/women-in-development/.

(48) انظر الرابط: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/kh/Gender-Wage-Gap-in-Cambodia.pdf.

(49) انظر الرابط: https://www.khmertimeskh.com/501452361/cambodian-women-actively-participate-and-play-an-important-role-in-improving-family-and-social-life-says-pm/.

62- والثغرات المحددة أعلاه معترف بها في خطط التنمية الجديدة للبلد، التي ينبغي أن تستهدف اتخاذ تدابير أكثر فعالية وشمولاً للجميع من أجل معالجة مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي على جميع الصُعُد.

جيم- المشاركة الاجتماعية - الثقافية وما يتصل بها من مشاركة

63- يتسم دور النساء كمحركات للتغيير المجتمعي في المجال الاجتماعي-الثقافي بأنه مهم للغاية. بيد أن بقايا الماضي والقوالب النمطية الجنسانية تعوق تقدم المرأة. فعلى سبيل المثال، روجت الكتابات القديمة المدونة في "شباب سري" و"شباب بروه" لصورة المرأة على أنها راعية لنفسها وربة منزل ولصورة الرجل على أنه يتولى القيادة والحماية[50]. وعلى الرغم من أن حقوق المرأة وقضايا نوع الجنس تثار اليوم على نطاق أوسع، فإن المجتمع الذي يهيمن عليه الذكور هو والنخب ذات الصلة يصران على السعي إلى فرض القواعد الأبوية على المجتمع، ويتضح ذلك من مشروع قانون النظام العام الذي ينص على وجوب أن ترتدي النساء اللباس وفق ما ينص القانون على أنه لائق، مع فرض عقوبات على غير الملتزمين. ولا يزال زواج الأطفال يمثل مشكلة ذات جذور تاريخية، في حين أن الاتجار بالأطفال يشكل جريمة آخذة في الارتفاع، بالاقتران مع تسويق العمل الجنسي.

64- وعلى جبهات شتى، حقق البلد نجاحاً في تعزيز فرص الحصول على التعليم، مع تقليص ملحوظ للفجوة بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، توجد خطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعليم للفترة 2021-2025[51]. بيد أن من المعترف به أنه توجد فجوات في التعلّم بين البنات والأولاد، إذ يتخلف الأولاد عنهن في التعليم. أما على مستوى التعليم العالي، فبينما تقترب الفجوة بين الجنسين من الزوال في المرحلة الجامعية، فإن عدد الطالبات أقل في مرحلة الدراسات العليا. وعلى الصعيد التعليمي، تكشف إحصاءات البنك الدولي عن سمات إضافية:

- 67,5 في المائة من البنات و57,1 في المائة من الأولاد يكملون المرحلة الإعدادية في كمبوديا حسب الوضع في عام 2022.
- تقل نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في كمبوديا لدى النساء عنها لدى الرجال[52].

65- بيد أنه لا بد من التنبيه إلى أن فرص المرأة في الوصول إلى النطاق الكامل للوظائف ومناصب السلطة أكثر محدودية، كما شوهد فيما ذُكر أعلاه من بيانات متعلقة بالنساء الشاغلات مناصب في المجال السياسي.

66- وتتخلل قضية العنف القائم على نوع الجنس جميع أطياف المجتمع. ففي كمبوديا، تعرَّضت واحدة من كل خمس نساء للعنف البدني مرة واحدة على الأقل[53].

67- وفي أحدث استقصاء صحي وطني، لوحظ أن 10 في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً قد تعرَّضن للعنف البدني منذ سن 15 عاماً، و3 في المائة تعرَّضن للعنف الجنسي، كما لوحظ أن 21 في المائة من النساء اللاتي كان لهن شريك حميم قد تعرَّضن لعنف عاطفي أو بدني

(50) انظر الرابط: https://cambodia.un.org/sites/default/files/2022-03/Gender%20Deep%20Dive%20-%20CCA%20Cambodia_V6_010322_LQ.pdf, p. 5.

(51) انظر الرابط: https://planipolis.iiep.unesco.org/en/2021/gender-mainstreaming-plan-education-2021-2025.

(52) انظر الرابط: https://genderdata.worldbank.org/en/economies/cambodia.

(53) انظر الرابط: https://untf.unwomen.org/en/stories/news/2024/04/driving-transformative-change-for-cambodian-women-and-girls.

أو جنسي من جانب زوجهن/شريكهن الحميم الحالي أو آخر زوج/شريك حميم، وأن 13 في المائة تعرَّضن لهذا العنف في الأشهر الـ 12 السابقة للاستقصاء[54].

68- وفي حين أن القانون الجنائي يتناول حالات العنف الجنسي إلى حد ما، فإن القانون الرئيسي هو قانون عام 2005 المتعلق بمنع العنف المنزلي وحماية الضحايا[55]. وقد جرى انتقاد القانون لفتحه الباب أمام قدر كبير من الوساطة و/أو المصالحة دون الدعوة إلى جعل المخطئ موضع مساءلة. وعلى نحو غير مفهوم، يحدد القانون التدابير المناسبة لتأديب الزوجين ولا ينص على الدفاع عن النفس عندما تحمي المرأة نفسها من العنف ولا يتضمن أي ذكر لإعادة التأهيل المراعي للفوارق بين الجنسين. كما أنه يَلزم توخي الحذر فيما يتعلق بقانون جديد بشأن التسوية البديلة للمنازعات المرتبطة بالوساطة/المصالحة لضمان ألاّ يقوّض إمكانية الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس[56]. ومن الجدير بالذكر أن آليات الأمم المتحدة قد دعت إلى إصلاح قانون عام 2005[57]، وتدرس وزارة شؤون المرأة الخيارات المتاحة بين نهج أكثر ليونة ونهج أكثر صرامة.

69- وعلى صعيد آخر، لا يزال المجتمع الكمبودي بحاجة إلى قانون يعترف بالتنوع الجنساني بأوسع معانيه، بما في ذلك التمكين للزواج من نفس الجنس والاعتراف بالهوية الجنسانية؛ فهذا من شأنه أن يؤكد على المعاملة المتساوية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمصادقة على وضعهم بموجب القانون الوطني بالاستناد إلى القانون الدولي[58]. ويوجد أيضاً مجال لإجراء مزيد من الدراسة للعلاقة بين المرأة والأديان في كمبوديا، علماً بأنه توجد حرية دينية واسعة في البلد. وهل يمكن للمرأة أن تصبح راهبة وقائدة روحية على قدم المساواة مع الرجل، وهل لإسهامها الإيجابي نفس الوزن الذي يكون للرجل؟

دال- آفاق أخرى للمشاركة

70- تتطلب مشاركة النساء بوصفهن عوامل تمكين وعوامل حماية لحقوق الإنسان اعترافاً خاصاً. ويوجد في البلد مجموعة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية التي تقودها أو تديرها قيادات نسائية يكرسن

(54) انظر الرابط: https://dhsprogram.com/publications/publication-FR377-DHS-Final-Reports.cfm, p. 287.

(55) انظر الرابط: https://uat.asiapacificgender.org/resources/297.

(56) المرسوم الجديد للتسوية البديلة للمنازعات، 2023؛ انظر الرابط: https://cambodia.oxfam.org/latest/stories/new-royal-decree-efficient-conflict-resolution؛ والرابط: https://ilawasia.com/national-authority-for-alternative-dispute-resolution-of-cambodia/.

(57) انظر، على سبيل المثال، توصيات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن العنف المنزلي (الوثيقة E/C/12/KHM/CO/2):

"34- وتشعر اللجنة بالقلق إزاء مدى انتشار العنف المنزلي في الدولة الطرف وعدم إحراز تقدم في مراجعة وتعديل القانون المتعلق بمنع العنف المنزلي، الذي يتضمن أحكاماً تمنع الضحايا من الوصول إلى العدالة (المادة 10).

"35- توصي اللجنة الدولة الطرف بالتعجيل بتنقيح وتعديل القانون المتعلق بمنع العنف المنزلي، مع مراعاة التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الفقرة 25(ب) من ملاحظاتها الختامية الأخيرة، وتلاحظ رد الدولة الطرف عليها. وتوصي اللجنة بأن توفر الدولة الطرف الحماية الكافية لجميع ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، بما يكفل وصولهم إلى العدالة عن طريق سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك وسائل الحصول على الجبر والتعويض، والوصول المناسب إلى الملاجئ حيث يمكنهم الحصول على الحماية البدنية الفورية والمشورة القانونية والرعاية الصحية البدنية والعقلية".

انظر أيضاً توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (الوثيقة CEDAW/C/KHM/CO/6).

(58) انظر أيضاً البيان الذي أدلى به الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية في نهاية زيارته إلى كمبوديا (10-20 كانون الثاني/يناير 2023)، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/01/cambodia-legal-recognition-lgbt-families-key-social-integration-says-un.

أنفسهن لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتنمية المستدامة. ومما يؤسف له أن أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون للسلطات كثيراً ما يتحملون وطأة أساليب الترهيب المفروضة من القمة. كما أن العدد المحدود للنساء العاملات في وسائط الإعلام قد يعقّد من محدودية الفضاء المتاح لتعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق وسائط الإعلام[59].

71- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المكلَّف بالولاية خلال أسفاره وفي معرض قراءاته بكثير من النساء المثاليات الملتزمات بمساعدة الآخرين. والتقى بممثلات عن النساء من مجتمعات الشعوب الأصلية اللواتي أكدن على دورهن كحارسات للغابات، وأُبلغ عن نساء شجاعات في مجتمع "كوه كونغ" ومن مناطق أخرى أُلقي القبض عليهن أثناء محاولتهن حماية البيئة. وعلاوة على ذلك، خرج كثير من النساء الصامدات إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة فيما يتعلق بقضايا العمل، بمَن في ذلك "نساء الجمعة" اللاتي يتظاهرن ويحتججن على الاعتداءات التي يشنها المسؤولون الحكوميون على ذويهم. ولا يزال عدد من النساء يقبعن في السجن بسبب أنشطتهن المنادية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك القيادية العمالية "تشيم سيثار" التي أُلقي القبض عليها وهي حالياً رهن الاحتجاز بسبب أنشطتها ضد المصالح الراسخة، بادعاء انتهاكها للأحكام المتعلقة بالتحريض في القانون الجنائي، أي المادتين 494 و495 منه[60]؛ و"سي. سي."، وهي زعيم مقاطعة في حزب ضوء الشموع وعضو في الحركة النسائية للحزب، ومحتجزة منذ كانون الثاني/يناير 2024 بتهمة تزوير وثائق عامة وذلك بموجب المواد 626 و627 و629 من القانون الجنائي[61]؛ و"ن. إس."، وهي عضو بحزب ضوء الشموع ظلت محتجزة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بتُهم التحريض بموجب المادتين 494 و495 من القانون الجنائي؛ و"إس"، وهي ناشطة، ورهن الاحتجاز السابق للمحاكمة وتواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى عامين في حال إدانتها؛ و"إن. إس."، وهي عضو مجلس محلية أساسية تابعة لحزب ضوء الشموع أدانتها محكمة بلدية "بنوم بن" في آذار/مارس 2023 بتهم التزوير واستخدام وثائق مزورة وذلك بموجب المواد 626 و627 و628 من القانون الجنائي؛ و"إس."، التي أُدينت مع 12 شخصاً آخرين لجهودهم الرامية إلى تسجيل حزب القلب الوطني الكمبودي كحزب سياسي؛ و"ك. ت"، وهي رئيس منتخب لمحلية أساسية وعضو في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، أُدينت غيابياً بتهمة التحريض بموجب المادتين 494 و495 من القانون الجنائي في آب/أغسطس 2022؛ و"سينغ ثياري"، وهي ناشطة سياسية أُدينت في إطار محاكمة جماعية بتهم التحريض والتآمر بموجب المواد 494 و495 و453 من القانون الجنائي في حزيران/يونيه 2022 وحُكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات[62].

72- والنساء الشجاعات والملتزمات هن في قلب المجتمع المدني وفي قلب المنظمات غير الحكومية يعملن ككوابح وعوامل توازن للدفاع عن العدالة ولاحترام الحقوق في مواجهة المظالم. وبالشراكة مع الآخرين، فإنهن يشكلن جزءاً من الإطار التعددي الذي تشتد الحاجة إليه والضروري للمساعدة في إزالة الطابع الاحتكاري عن التغييرات التحويلية الصانعة للمستقبل المنساب بين الأجيال الذي ينتظر كمبوديا وإضفاء الطابع اللامركزي على هذه التغييرات وحفزها.

(59) انظر الرابط: https://opendevelopmentmekong.net/news_source/unesco/.

(60) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/statements/2024/05/comment-un-human-rights-office-spokesperson-jeremy-laurence-cambodia-court.

(61) اختُصرت بعض الأسماء من أجل حماية هوية الأفراد.

(62) أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نداءً للإفراج عن هذا الشخص (الوثيقة A/HRC/WGAD/2023/5).

خامساً- استنتاجات وتوصيات

73- **ختاماً، يمكن التذكير بأن المقرر الخاص كان قد اقترح، في تقرير سابق[63]، برنامج عمل كمبودياً تطلعياً لحقوق الإنسان يتألف من 10 نقاط (انظر المرفق الأول)، يكمله 20 معياراً لقياس التقدم المحرز في تحسين الإعمال الشامل لحقوق الإنسان. ولا تزال هذه المعايير مناسبة نظراً إلى أن كثيراً من الأحكام المنصوص عليها في برنامج العمل لم يجر الوفاء بها بعد. وفي هذا المنعطف، يمكن تحقيق مزيد من التقدم عن طريق تنفيذ التوصيات الأخرى المنبثقة عن الدروس المستفادة من الانتخابات الأخيرة، بما في ذلك النطاق الكامل لحقوق المرأة.**

74- **ويقدم المقرر الخاص التوصيات التالية، داعياً إلى تنفيذها بصورة فعالة.**

ألف- توصيات موجهة إلى حكومة كمبوديا

1- توصيات عامة

75- **يقدم المقرر الخاص التوصيات العامة التالية:**

(أ) **متابعة وتنفيذ برنامج العمل الكمبودي لحقوق الإنسان، على النحو الذي اقترحه المقرر الخاص في نهاية زيارته إلى كمبوديا في عام 2022، والوفاء بالمعايير المرجعية العشرين المصاحبة التي حللها في تقريره لعام 2023[64]، بما في ذلك تعليق وإصلاح القوانين والسياسات والممارسات السلبية؛**

(ب) **ضمان وصول الجميع إلى العدالة، بما في ذلك الإفراج السريع عن الأشخاص المحتجزين لأسباب سياسية، وكذلك المحتجزين من المدافعين عن حقوق الإنسان ومن النشطاء في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وإسقاط التهم الموجهة إليهم وإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم؛**

(ج) **فتح المجال أمام التعددية السياسية وشمول الجميع، مثل فتح المجال أمام الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والنشطاء ووسائط الإعلام، وكذلك، على وجه الخصوص، أمام العمل في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة بصفة مدافعين عن حقوق الإنسان، وإلغاء الاحتكار عن قاعدة السلطة من أجل تقاسم السلطة في إطار مُشبَّع بالديمقراطية والتحرر؛**

(د) **تجديد المؤسسات العديدة ذات الصلة بالدولة، ولا سيما اللجنة الوطنية للانتخابات والقضاء، لكي يصبحا كوابح وعوامل توازن حقيقية، مع توفير الإحساس بالعدالة وتحقيق التوازن السياسي والمجتمعي؛**

(هـ) **التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، ولا سيما آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمَن في ذلك المقرر الخاص، للتمكين من التنفيذ الحقيقي للاتفاقات المتعلقة بتسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا (اتفاقات باريس للسلام)[65]، ومعاهدات حقوق الإنسان، والالتزامات الدولية الأخرى، والقوانين والسياسات والممارسات الوطنية ذات الصلة، ما يعزز الصلة التي لا جدال فيها بين تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة.**

(63) الوثيقة A/HRC/54/75، المرفق الأول.

(64) انظر أيضاً الوثائق: A/HRC/54/75؛ وA/HRC/48/79؛ وA/HRC/51/66.

(65) انظر الرابط: https://peacemaker.un.org/cambodiaparisagreement91. والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان هما وعدان من وعود هذه الاتفاقات الأساسية التي جلبت السلام إلى البلد في عام 1991.

2- الانتخابات والفضاءات ذات الصلة

76- **يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية فيما يتعلق بالانتخابات والفضاء المتصل بها:**

(أ) **الكف عن قمع أصوات المعارضة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إجراء انتخابات حقيقية متعددة الأحزاب؛**

(ب) **إلغاء تعديلات قانون تسجيل الأحزاب السياسية[66] التي تسمح بالحل التعسفي للأحزاب السياسية وبمنع قادة الأحزاب من ممارسة الأنشطة السياسية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛**

(ج) **تعديل التغييرات التي أدخلت على قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية[67] فيما يتعلق بأحكامه التي تعاقب الأفراد الذين لم يصوتوا في الانتخابات السابقة؛**

(د) **تعديل قانون تنظيم وعمل اللجنة الوطنية للانتخابات[68] لضمان حيادية هذه اللجنة؛**

(هـ) **إصلاح قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لضمان حرية تكوين الجمعيات لمنظمات المجتمع المدني؛**

(و) **إنهاء جميع أشكال المضايقات والعنف والترهيب ضد المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الأرض والنشطاء العماليين ونشطاء البيئة والصحفيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، وإطلاق سراحهم فوراً من السجن وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم أثناء فترات الانتخابات وما بعدها؛**

(ز) **الكف عن التدخل في حق جميع الأحزاب السياسية في المشاركة في الانتخابات؛**

(ح) **تهيئة بيئة مواتية لحرية الصحافة، بما في ذلك إعادة تراخيص وسائط الإعلام المسحوبة خرقاً لحقوق الإنسان؛**

(ط) **إنهاء الاستيلاء النظامي على الأراضي وعمليات الإخلاء القسري، وإعطاء الأولوية لتمليك الأراضي بشكل منهجي في المناطق التي توجد فيها نزاعات على الأراضي قائمة منذ أمد طويل، وتبسيط عملية التمليك الجماعي لأراضي الشعوب الأصلية؛**

(ي) **توفير تخفيف لأعباء الديون والتعويض المناسب للمقترضين الذين تعرَّضوا لانتهاكات حقوق الإنسان في قطاع القروض البالغة الصغر، وضمان توقف مؤسسات التمويل البالغة الصغر عن بيع الأراضي بالإكراه خارج نطاق النظام القضائي، وإنهاء ممارسات الإقراض المجحفة، واتخاذ خطوات جوهرية نحو الحد من عدد عمليات بيع الأراضي المطلوبة لسداد الديون؛**

(ك) **زيادة الاستثمارات في مجال توفير الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل جميع الكمبوديين، بمَن في ذلك العمال الرسميون وغير الرسميين؛**

(66) انظر الرابط: https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/Analysis%20on%20the%20Amended%20Law%20on%20Political%20Parties%2028%2003%202017%20FINAL%20no%20TC.pdf.

(67) انظر الرابط: https://thediplomat.com/2023/06/cambodia-amends-election-law-disqualifying-non-voting-candidates/؛ والرابط: https://data.opendevelopmentcambodia.net/laws_record/law-on-the-amendments-of-the-law-on-political-parties-and-the-law-on-the-amendment-of-law-on-politi.

(68) انظر الرابط: https://www.nec.gov.kh/english/content/competent-nec.

(ل) تعزيز آليات المساءلة والرقابة من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها، وإنشاء هيئة مستقلة مكلَّفة برصد الانتهاكات والتحقيق فيها، مع منحها سلطة التوصية باتخاذ إجراءات تأديبية وكذلك، عند الضرورة، بالمقاضاة.

3- حقوق المرأة

القوانين والسياسات والممارسات

77- **يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية في مجال القوانين والسياسات والممارسات:**

(أ) إصلاح قوانين الانتخابات على الصعيدين المحلي والوطني بغية تنفيذ "نظام الشطائر"، بتحقيق التناوب بين النساء والرجال المرشحين على جميع القوائم الحزبية، بحيث تتصدر النساء النصف الأعلى للقوائم ويمثلن نسبة 50 في المائة من جميع المرشحين؛

(ب) إدخال نظام الحصص بواقع 50 في المائة لتمثيل المرأة في جميع المناصب الوزارية العليا، بمَن في ذلك الوزراء ونواب الوزراء، في كل وزارة؛

(ج) ضمان إدماج وحماية النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في القوانين والسياسات ذات الصلة من أجل ضمان التحرر من التمييز والعنف، ولا سيما في مجال المشاركة السياسية؛

(د) تعديل قانون عام 2005 المتعلق بمنع العنف الأسري وحماية الضحايا بغية إزالة الأحكام الخاصة بالوساطة أو المصالحة في قضايا العنف الأسري؛

(هـ) إنهاء المضايقات القضائية التي تتعرَّض لها النساء بسبب تعبيرهن عن استقلاليتهن الجنسية أو الجسدية، وإطلاق سراحهن من السجن، وإسقاط جميع التهم الموجهة ضد الأشخاص بسبب هذا التعبير؛

(و) زيادة تمثيل المرأة في صفوف القضاة ووكلاء النيابة والمحامين وموظفي إنفاذ القانون عن طريق الأخذ بتدابير خاصة مؤقتة، مثل الأشكال المستهدَفة من التوظيف والتعيين والترقية ونظم الحصص؛

(ز) إعطاء الأولوية للتحقيق والمقاضاة في جميع أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي؛

(ح) تعزيز برامج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وضمان إتاحة الوصول الشامل إلى خدمات الدعم، بما في ذلك خدمات المحاكم الفعالة، وأوامر الحماية والقرارات الإدارية، والتمثيل القانوني، والملاجئ الآمنة، والمساعدات المالية، والمشورة، والخدمات الأخرى؛

(ط) الوفاء بالتزامات البلد بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك التزاماتها بموجب الصكوك الدولية، والاستثمار في التنمية المنصفة للجنسين والشاملة للجميع والمستدامة عن طريق توفير الأدلة ونشاط الدعوة والمساعدة التقنية؛

(ي) مراجعة السياسات وتفكيك الممارسات التي تسهم بشكل فعال في إيجاد أوجه انعدام المساواة بين الجنسين؛

(ك) تعديل القانون الجنائي لتوسيع نطاق تعريف التحرش الجنسي، لضمان أن يشمل جميع أشكال التحرش، بما في ذلك التحرش الذي يحدث بين الأقران أو المرؤوسين في مكان العمل؛

(ل) إنشاء آليات لمحاسبة مرتكبي أفعال العنف والترهيب ضد النساء المشتغلات بالسياسة، وضمان إجراء تحقيقات وعمليات مقاضاة سريعة ونزيهة؛

(م) إنفاذ القوانين واللوائح القائمة الرامية إلى حماية حقوق الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان المعاملة العادلة في جميع مراحل الإجراءات القانونية، ووضع بروتوكولات ومبادئ توجيهية واضحة للتعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك إجراءات المحاكمة المعجَّلة وتعزيز الحماية للأطفال الضحايا.

بناء القدرات وتوفير الموارد

78- يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية بشأن بناء القدرات وتوفير الموارد:

(أ) الاستثمار تقنياً ومالياً في وضع خطط محددة لترويج وتحقيق تنمية القدرات وإيجاد نظام داعم لتحقيق التحوّل في المنظور الجنساني؛

(ب) تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية من الميزانية الوطنية من أجل تنفيذ خطط وسياسات العمل المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ج) زيادة الاستثمارات في نظام تعليمي جيد، خالٍ من التمييز بين الجنسين ويعزز المساواة بينهما، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على فرص العمل، وعلى إمكانية رفع مستوى المهارات، وإعادة تشكيل المهارات، ومحو الأمية من أجل التنمية المستدامة، والإلمام بالمهارات الثلاث (القراءة والكتابة والحساب)، والاستفادة من الرقمنة، والتكنولوجيات الناشئة؛

(د) توفير آليات دعم شاملة لرائدات الأعمال، بما في ذلك برامج الإرشاد، والحصول على التدريب، والحماية الاجتماعية، ومحو الأمية المالية؛

(هـ) دعم تعزيز النظام الصحي بغية معالجة أوجه انعدام المساواة في نظم الرعاية الصحية على مستوى صنع القرار واعتماد تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل تحقيق المساءلة أمام المجتمع المدني، وخاصة فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية والتصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

(و) تيسير عمل المدافعات عن حقوق الإنسان، وتعظيم أصواتهن، ودعم استراتيجيات التصدي للعنف والتأثيرات السلبية الأخرى لجهودهن، والبناء على مهاراتهن القيادية لكي ينتقلن إلى أدوار صنع القرار؛

(ز) إدماج تحليل المساواة بين الجنسين المتعددة الجوانب في جميع المبادرات، والاستفادة من الخبرة الفنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتطبيق مبادئ التصميم المفضي إلى التحول في المنظور الجنساني في تطوير البرامج؛

(ح) الاعتراف بكيفية استمرار أوجه انعدام المساواة البنيوية بين الجنسين في تقييد الخيارات الحياتية للبنات، ودعم التركيز المخصص في هذا الصدد لضمان حصول البنات والشابات الكمبوديات على فرص متكافئة في مجالي التعليم والقوى العاملة ومعالجة أوجه الضعف الخاصة بهن؛

(ط) إطلاق حملات توعية عامة ومبادرات توعية مجتمعية للتصدي للقوالب النمطية والمواقف والسلوكيات الضارة القائمة على النوع الاجتماعي التي تديم أشكال العنف والتمييز والتحرش القائمة على النوع الاجتماعي؛

(ي) توفير التدريب لواضعي السياسات والمشرعين وموظفي الخدمة المدنية بشأن أساليب التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بغية التشجيع على وضع السياسات والتشريعات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية؛

(ك) تنفيذ برامج تدريب إلزامية بشأن مراعاة المنظور الجنساني لجميع أعضاء نظام القضاء، بمَن في ذلك ضباط الشرطة والقضاة والمحامون ووكلاء النيابة، وضمان التقييم المنتظم لمبادرات التدريب وتعزيزها بغية تشجيع إيجاد بيئة أكثر شمولاً للجميع وأكثر دعماً للضحايا؛

(ل) وضع استراتيجيات توظيف واستبقاء مستهدَفة لزيادة تمثيل المرأة في المناصب الرئيسية داخل النظام القضائي وتحديد حصص أو اتخاذ تدابير ذات صلة لضمان تحقيق توازن أكثر إنصافاً بين الجنسين في عمليات التوظيف والترقية؛

(م) تقديم خدمات دعم شاملة، بما في ذلك المعونة والمساعدة القانونية، والمشورة، والرعاية الطبية، والمساعدة الاقتصادية، لتمكين النساء من الوصول إلى العدالة وإعادة بناء حياتهن بعد تعرضهن للعنف أو التمييز؛

(ن) زيادة مخصصات الميزانية وجهود التوعية التي يتضمنها برنامج ضمان رائدات الأعمال لكفالة إيجاد تغطية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء وإمكانية وصول أوسع أمام هذه المشاريع؛

(س) تنفيذ جداول أجور شفافة تقوم على الأدوار والمسؤوليات الوظيفية، وإجراء عمليات تدقيق سنوية للمساواة في الأجور، وفرض عقوبات على الشركات التي يثبت تورطها في ممارسة تفاوت الأجور المستند إلى نوع الجنس؛

(ع) تشجيع المواقف الثقافية التي تقدر إسهامات المرأة في الاقتصاد وملاءمتها لتولي الأدوار القيادية والمهن التي تتطلب مهارات عالية؛

(ف) تشجيع مشاركة المرأة في الصحافة والتمكين لتعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق وسائط الإعلام؛

(ص) تعزيز قدرة الوكالات الحكومية وفعاليتها من أجل تحقيق التغيير المفضي إلى التحوّل في المنظور الجنساني، بما في ذلك المزيد من التحفيز ضد الانتهاكات ورصد هذه الانتهاكات وتحسين الوصول إلى العدالة أمام الأطراف المتضررة التي تسعى إلى الانتصاف.

التعاون

79- يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية بشأن التعاون:

(أ) التفاعل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة وقطاع الأعمال، لضمان التغيير الفعال للمعايير السلبية وللتحيزات القائمة تجاه القيادات النسائية؛

(ب) العمل على جميع مستويات المجتمع والمؤسسات لتفكيك القوالب النمطية الجنسانية المحيطة بأدوار ومسؤوليات النساء والرجال والبنات والأولاد؛

(ج) تحديد ومعالجة العوائق التي تعرقل المشاركة الفعالة للنساء في الحكم بصفة مسؤولات منتخبات أو معينات وبصفة مواطنات، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء اللاتي يواجهن أشكالاً متقاطعة من التمييز بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(د) العمل مع الباحثين والأكاديميين والنشطاء الكمبوديين لتوليد أدلة تسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين؛

(هـ) تعزيز الحوار البنّاء والتعاون بين الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمَن في ذلك الناشطات، من أجل معالجة الشواغل وبناء الثقة وإيجاد حلول مفيدة للطرفين، وإنشاء قنوات منتظمة للتواصل والتشاور لضمان أن يكون للمدافعين عن حقوق الإنسان صوت مسموع في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات؛

(و) دعم منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان عن طريق توفير الموارد، وإيجاد الفضاء وتهيئة الفرص، وتوفير الحماية قدر الإمكان وحسب الحاجة.

باء- توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

80- يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

(أ) دعم التدابير الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل الكمبودي لحقوق الإنسان المكون من 10 نقاط الذي اقترحه المقرر الخاص وكذلك المعايير المرجعية ذات الصلة؛

(ب) الاستفادة، من أجل الإدماج والتنفيذ الفعالين، من توصيات المقرر الخاص بشأن ما لدى البلد من قوانين، وسياسات، وبرامج، وآليات إنفاذ للقضايا، وموارد، وتعليم، وبناء قدرات، وبيانات ورصد، وإمكانية وصول إلى سبل الانتصاف والتعبئة من أجل تحقيق الإصلاح، بالاستناد إلى المعايير الدولية، مع وضع الحكمة المحلية في الاعتبار؛

(ج) إعداد استراتيجيات وتوفير الموارد لها وتنفيذها بغية تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق إدارة هذه الاستراتيجيات وعملياتها ومهامها، والإسهام بشكل مباشر في الحد من أوجه انعدام المساواة، وتقديم مثال يحتذى به، وتوليد المعرفة؛

(د) تحليل ميزانيات الأمم المتحدة ونفقاتها لفهم مدى استثمار الموارد في التدخلات التي تؤدي إلى تحوّل في المنظور الجنساني والتمكين من إدخال تحسينات، وتنشيط قطاع الأعمال أيضاً لكي يُسهم على نحو بناء، مع وضع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الاعتبار[69]؛

(هـ) الاستثمار في الموارد البشرية والمالية بغية إفادة فئات محددة متروكة خلف الركب والحد من انعدام المساواة بين الجنسين وغيره من أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك عن طريق دعم دعاة المساواة بين الجنسين والمنظمات النسائية؛

(و) إدراج تحليل المساواة بين الجنسين المتعددة الجوانب في جميع المبادرات، والاستفادة من الخبرة الفنية في مجال المساواة بين الجنسين، وجعل تطوير البرامج، بشكل شامل للجميع ومستعرض، يتضمن تطبيق مبادئ التصميم المحققة لتحول في المنظور الجنساني.

جيم- توصيات موجهة إلى المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة

81- يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية إلى مكونات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة:

(69) انظر أيضاً الرابط:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf.

(أ) دعم توصيات المقرر الخاص وإدماجها في أعمالها؛

(ب) مواصلة الرصد ونشاط الدعوة من أجل إعمال حقوق الإنسان في البلد إعمالاً شاملاً؛

(ج) الاستمرار في مساعدة المتأثرين بشكل سلبي من الإجراءات الحكومية السلبية، والاستفادة من الدعم في تحقيق العدالة وما يتصل بذلك من إجراء تحسينات في مجال حقوق الإنسان؛

(د) التشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل كل من المجتمع المدني وقطاع الأعمال والسلطات؛

(هـ) الربط مع قطاع الأعمال في الأنشطة الرئيسية التي يمكن الاستفادة منها من أجل تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه وتشجيع بذل العناية الواجبة المتصلة بنشاط الأعمال بغية الامتثال لمتطلبات حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية؛

(و) إدراج تحليل المساواة بين الجنسين المتعددة الجوانب في جميع المبادرات، والاستفادة من الخبرة الفنية في مجال المساواة بين الجنسين، وجعل تطوير البرامج، بشكل شامل للجميع ومستعرض، يتضمن تطبيق مبادئ التصميم المحققة لتحول في المنظور الجنساني.

المرفقات

المرفق الأول

برنامج العمل الكمبودي لحقوق الإنسان لعام 2022، الصادر عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا لكي يجري تطبيقه على وجه السرعة والاستجابة على النحو التالي

1. Implement effectively the recommendations from the reports of the UNSR, the Human Rights Treaty Bodies and Universal Periodic Review through practical policies and related practices.

2. Open up civic and political space, including by suspending and reforming laws of a draconian kind, as identified by the reports of the various international human rights mechanisms mentioned.

3. Adjust the stepping stones towards the 2023 National elections, as recommended above, including to ensure that election-related personnel are chosen pluralistically and are separated from political parties.

4. End prosecution of the political opposition and human rights defenders and related personnel. Release them and drop the charges against them.

5. Address land related issues via a more participatory approach and Enable settlements to find satisfactory solutions as voiced by the governmental circular above.[1]

6. Respond to the vulnerabilities of the various groups by adhering to non-violence and non-discrimination, guided by the recommendations of the various international human rights mechanisms.

7. Improve the quality of law enforcers, including the police and the judiciary, by means of careful selection and incentivization, importantly to distance them from the power base and to ensure their independence and impartiality, and Reform the Criminal Justice system so as to enable more non-custodial measures to be used and with due respect for child sensitivity.

8. Support post-COVID measures to ensure broader coverage of social protection to help needy groups, such as through access to the poor and family supports.

9. Overcome the injustices linked with debt and microfinance institutions by introducing more accessible debt relief programmes and consumer protection against exploitation; and Target special efforts to overcome the online gap and the educational retrogression due to the pandemic.

10. Underline gender-responsiveness with effective measures against violence and discrimination, with due regard for more women's participation at the top of the power spectrum and respect for gender diversity, enhanced by child-friendly facilities.

11. Move beyond the historical accent on peace to Promote the synergy between peace, sustainable development, human rights and democracy, with intergenerational bridges anchored on respect for international standards, complemented by local wisdom, and balance based on pluralization of shared power 2022.

[1] "The governmental Circular 003 on Resolution on the Temporary Settlements on Land which has been illegally occupied in the Capital, Municipal and Urban Areas, is an instrument which can bridge between the various actors from the 2010 period." Source: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/kh/2022-08-26/SR-Cambodia-End-of-Mission-Statement.pdf, accessed 2 July 2024.

المرفق الثاني

نظرة عامة على الحوكمة على المستوى دون الوطني

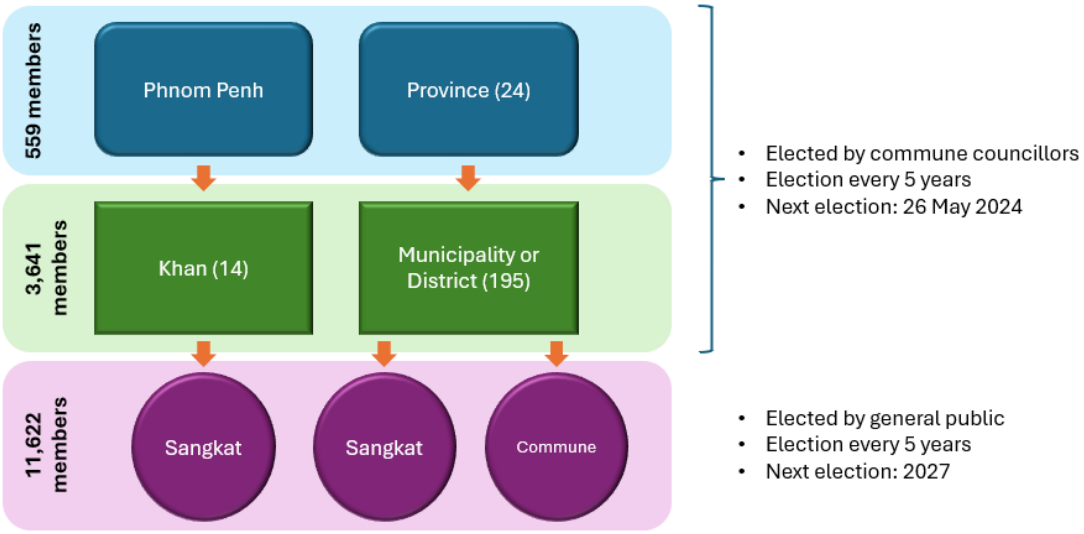

المرفق الثالث

الانتخابات الرابعة لمجالس العاصمة والمحافظات والبلديات والمقاطعات والخانات

Overview

- Election to be held on 26 May 2024
- Held every 5 years
- Voters are the 11, 622 Commune councillors
- 5 parties are contesting the election:
  - Cambodian People's Party (CPP)
  - Khmer Will Party (KWP)
  - Nation Power Party (NPP)
  - FUNCINPEC
  - Khmer National United Party (KNUP)

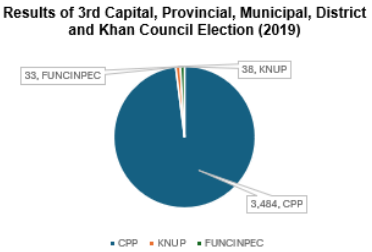

Seats being contested

Capital/Provincial election
- 25 provinces with 15-27 seats per province
- Total of **559 seats**

Municipal/District/Khan election
- 25 provinces with 2-14 districts per province. Total of 209 districts, with 26-270 seats per district.
- Total of **3641 seats**

Overview of parties and candidates

- The CPP remains the largest party and is contesting all seats with the most candidates.
- New opposition party KWP has a strong showing, though the other new opposition party, NPP, will contest only just over a third of district/khan seats.

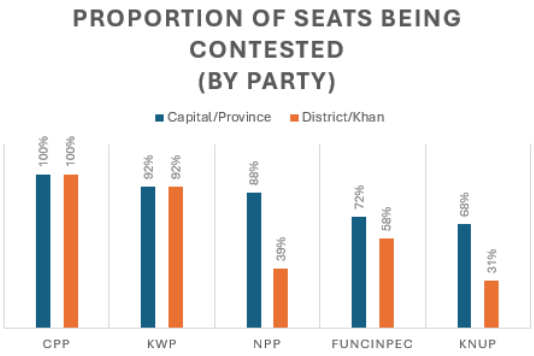

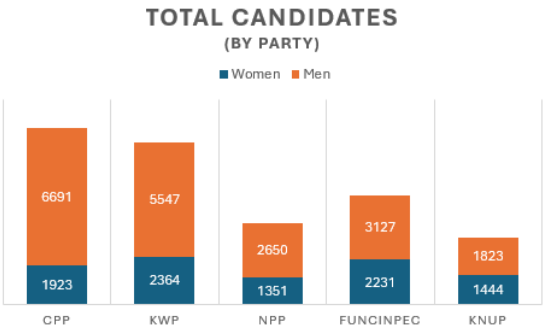

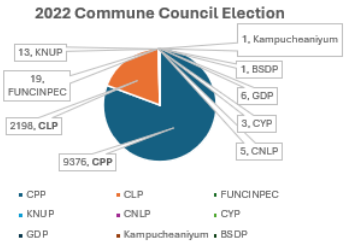

Observations on gender and candidates

- Representation of women is stronger in the second tier "reserve" category (average 38%) than in full candidates (average 26%)
- The smaller the party, the better the representation of women as candidates

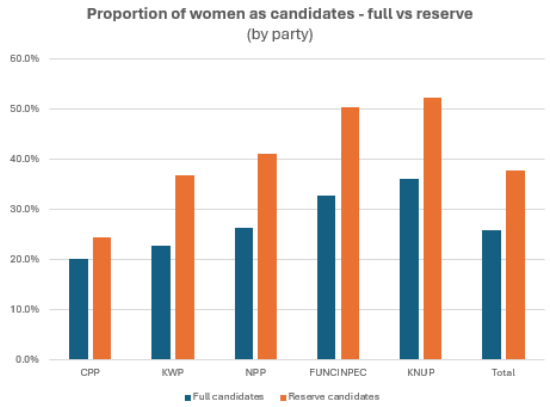

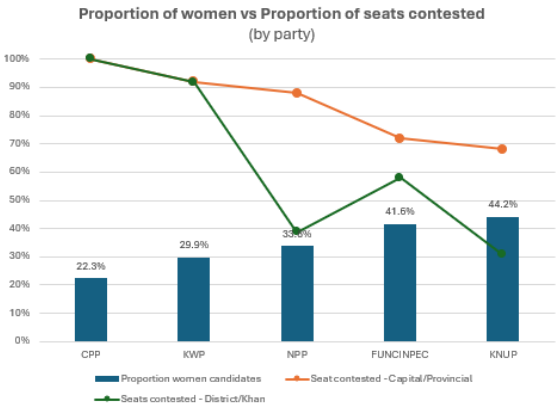

- Under-representation is most acute in some rural provinces.

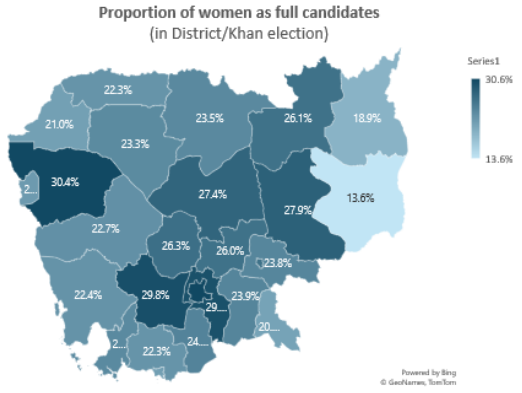

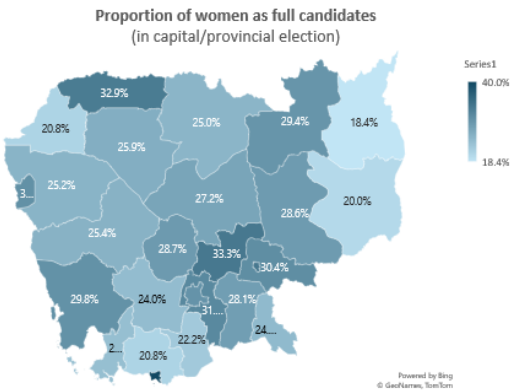

- **Women's representation does not markedly change from larger races to smaller ones**